

سيادة البيانات في المكتبات: من حماية المستفيد إلى استقلال البنية

إضاءات لجنة شؤون مسؤولي التخصصات في جمعية المكتبيين الألمان على قضية عابرة للتخصصات

كريستينه فيلهلم، يوليان شينكه



الملخص:

يتناول المقال سيادة البيانات بوصفها قضية مشتركة بين مجالات العمل المكتبي، ويعرّفها بالقدرة القانونية والعملية على التحكم في البيانات واستخدامها وجودتها. ويعرض تحديات تظهر في ترخيص الموارد الرقمية، وتتبع سلوك المستفيدين، واقتناء المنشورات، والوصف الموضوعي، والخدمات الداعمة للبحث العلمي. ويناقش أثر الاعتماد على الناشرين والمنصات الخارجية، وصعوبة ضمان الوصول الدائم إلى المحتوى، والحاجة إلى تقييم البيانات الوصفية والمحتوى المولد بالذكاء الاصطناعي. كما يبرز دور المكتبات في حماية خصوصية المستفيدين، وإرشاد الباحثين بشأن حقوق النشر وإعادة الاستخدام، واختيار مستودعات البيانات. ويخلص إلى أن السيادة الكاملة يصعب تحقيقها، لكنها تظل مبدأً موجّهًا لتحسين القرارات المهنية، وتقليل التبعيات، وتنمية كفاءات العاملين، وتعزيز استدامة البنية التحتية للمعلومات.

الكلمات المفتاحية: سيادة البيانات، المكتبات الأكاديمية، حماية الخصوصية، تراخيص الموارد الرقمية، إدارة بيانات البحث

مقدمة:

ليس مستغربًا، في ضوء التطورات السياسية العالمية والتقنية الراهنة، أن تشغل مشكلة سيادة البيانات، أو البنية التحتية القادرة على الصمود، عالم المكتبات وجمعية المكتبيين الألمان. وتعمل المكتبات ومؤسسات البنية التحتية للمعلومات منذ مدة على مبادرات عملية، مثل مشروع قاعدة منشورات علوم الحياة المفتوحة (OLSPub) (في ZB Med) [1]، والنسخة الاحتياطية لـ (arXiv) التي تنشئها (TIB) [2]. لذلك اقترح عند تصميم الورشة المشتركة للجان الجمعية في نوفمبر 2025 التوصل إلى فهم مشترك لمحور سيادة البيانات. وتبنت لجنة شؤون مسؤولي التخصصات الاقتراح، فأعدت طرحًا تمهيديًا من منظور عملهم، وتبادلاً بين التخصصات واللجان بشأن جوانب السيادة

في أعمالها وعلى مستوى الجمعية. ولحدثة الموضوع وأهميته، انتقلت مضامين الورشة سريعاً إلى سلسلة «الجوانب العملية للتصرف الاستراتيجي في التزويد» [3]، ثم إلى الجمعية العمومية خلال (BiblioCon114) في برلين. نعرض فيما يلي الأسئلة والتحديات التي جمعت لهذه المناسبات. وعلى الرغم من انطلاقها من منظور مسؤولي التخصصات، فإنها تقود بطبيعتها إلى مشكلات تتجاوز المهام والمؤسسات. ونستند إلى خبرات في التزويد والوصف وتنمية الثقافة المعلوماتية والخدمات القريبة من البحث، وخاصة استشارات النشر وإدارة بيانات البحث. ونطلق من أن عمل مسؤول التخصص متعدد التخصصات أصلاً، ومرتبطة تنظيمياً بمجالات مكتبية متنوعة؛ فهو يفترض القدرة على التواصل عبر نقاط الالتقاء والاستعداد للدخول سريعاً في موضوعات جديدة. ونأمل لذلك أن يهتم منظورنا العاملين في مجالات مكتبية أخرى، داخل الجمعية وخارجها.

محاولات تعريف سيادة البيانات:

ما المقصود في المكتبات بالمصطلح المعقد دلاليًا وسياسيًا «سيادة البيانات»؟ نعرفه بأنه السيطرة المضمونة قانونيًا والقابلة للتنفيذ افتراضياً أو مادياً على البيانات المخزنة والمدارة والمتاحة في السياق المكتبي، وعلى استخدامها ومعالجتها ونشرها، وعلى جودتها [4]. ونقصد بالبيانات أنواعاً متنوعة، وخاصة البيانات البليوغرافية، وبيانات الاستخدام، وبيانات التزويد والمقتنيات، والمنشورات المرخصة، والبيانات الوصفية للمنشورات ومعلومات البحث، وبيانات البحث. ومن ثم تمثل سيادة البيانات مطلباً أساسياً وشاملاً لمهمة المكتبات بوصفها مؤسسات معلومات عامة. فنحن ملزمون مهنيًا بتقليل التبعيات في البنية التحتية، وضمان الامتثال القانوني، وزيادة قدرة توفير المعلومات على الصمود. وتظهر تحديات مباشرة عند ضمان الوصول الدائم والموثوق إلى المحتوى المرخص أو المنشور ذاتيًا وبياناته الوصفية، وكذلك عند حماية بيانات المستفيدين دعمًا لحقهم في تقرير مصير معلوماتهم. وتتطلب إدارة البيانات وتشكيلها بهذه الصورة كفاءة عالية في التعامل مع البيانات للعاملين، بما فيها الإلمام بقواعد حماية البيانات. وقد تصبح تنمية هذه الكفاءة للتعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية تحديًا إضافيًا في تطوير العاملين. ونعرض بعض الأمثلة المختارة من ممارسة مسؤولي التخصصات.

اتفاقيات الترخيص وتتبع البيانات:

تمثل تجارة البيانات لدى كبار الناشرين مصدر دخل مربحًا إلى جانب رسوم الوصول المرخص وخدمات النشر. ويرى مراقبون أن نموذج العمل يتحول من تقديم المحتوى إلى أعمال تحليل البيانات [5]، حتى إن بعضهم يسمي (Elsevier)، في صياغة جدلية، «ناشرًا سابقًا» [6]. ويمكن إساءة استخدام الوصول الرقمي إلى الموارد، بتتبع سلوك أعضاء الجامعات، مثل الدخول ومسارات النقر والتنزيل، لبناء ملفات مستخدمين تُستخدم لاحقًا في تسويق إلكتروني مخصص أو استهداف دقيق. لكن المكتبات ليست بلا حماية؛ فقد صار تتبع البيانات يعالج بصورة متزايدة في صياغة اتفاقيات الترخيص [7]. ويتنامى الوعي بتدابير مضادة فعالة، مثل المصادقة القائمة على عناوين بروتوكول الإنترنت، وتحديد المعايير القانونية الدنيا لحماية البيانات تعاقديًا، بما فيها حقوق التدقيق ضمن الامتثال لللائحة العامة لحماية البيانات، وشفافية مواقع الخوادم. وتدخل شروط الاستخدام التقنية، كفئات المستخدمين المخولة وضبط الوصول وفرض المنصات، بصورة متزايدة في المفاوضات، إلى جانب بنية السعر ونطاق المحتوى وإحصاءات الاستخدام وحقوق الأرشفة، عند تقييم الموارد الرقمية واختيارها. ويقع على مسؤولي التخصصات دور توعوي واستشاري يتطلب تعلمًا مستمرًا، ذاتيًا وغيره، في مهارات التعامل مع البيانات. وبوصفنا وسطاء للمعلومات المتخصصة، نسهم أساسًا في حماية حق المستفيدين في تقرير مصير معلوماتهم عند استخدام الموارد.

اقتناء الأدبيات:

تثير عمليات الاقتناء أسئلة أخرى، منها مقدار سيطرة المكتبات الممكنة على جودة الأدبيات التي تقتنيها. والسؤال ليس جديدًا، إذا تذكرنا تحفظ مكتبات أكاديمية كثيرة منذ زمن على شراء منشورات الطباعة حسب الطلب والمذكرات الدراسية ونحوها. لكن الدخول السريع للذكاء الاصطناعي إلى الكتابة العلمية يمنح جودة المحتوى بعدًا إضافيًا. وسيكون من اللازم من منظور نظرية العلم مناقشة مدى أهمية التمييز بين التأليف البشري والآلي على المدى الطويل، لكن لا نملك حاليًا جوابًا نهائيًا. ونلاحظ الآن أن طريقة استخدامه أداة للكتابة تنتج بعدًا جديدًا لمنشورات مشكوك في جودتها [8]. ولا تتوفر معلومات عن المنشورات المكتوبة به ومدى استخدامه فيها، فضلًا عن توافرها بصورة منظمة. وإذا أرادت المكتبات تقديم مقتنيات منتقاة، فعلينا التفكير في مقدار ما يمكن معرفته عن المحتويات، وحدود الانتقاء، خاصة عندما لا يُتَعرف على المنشورات المولدة إلا بفحص كل حالة على حدة، وغالبًا بناءً على قرائن ظاهرية. ويشمل ذلك واقعية وفائدة وسم الأعمال المولدة بالذكاء الاصطناعي في بيانات الفهرس. فقد أتاح تحديث (MARC) الأخير حقلاً جديدًا لهذه المعلومات [10]، لكنه لا يجب عن مصدر المعلومات الموثوقة والمعيارية بشأن ما إذا كان العمل قد كُتب بدرجة جوهرية بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي، أو عتبة الاستخدام التي تبرر وصفه بأنه مولّد. ومثال آخر هو تزايد عرض الناشرين للمنشورات الإلكترونية عبر تراخيص لا تمنح حقوق أرشفة. والمكتبات، التي لا تستطيع غالبًا التخطيط للميزانية والأسعار إلا سنوات قليلة مقدّمًا، لا يمكنها عندئذ ضمان الوصول الدائم أو استمرار التراخيص، خلّا للمطبوع أو الإلكتروني ذي حقوق الأرشفة الدائمة. وقد لا يكون ذلك مشكلة كبيرة في بعض الحالات، كالكتب الدراسية القانونية أو الطبية التي تتقدم سريعًا، لكنه يصبح تحدّيًا للمحتوى الأطول عمرًا أو للبحث التاريخي المتخصص؛ أي لسيادة المكتبة على مقتنياتها. وتنشأ أسئلة عملية: متى نفضل النسخة المطبوعة على الإلكترونية لضمان بقاء العمل؟ ومتى يحسب استبعاد نسخ مطبوعة موازية؟ ومتى نخصص مساحة تخزين أو نبحت عنها للحفاظ عليها؟

الوصف الموضوعي:

يواجه الوصف الموضوعي بدوره تحديات للسيادة. فبالنظر إلى تطورات السنوات الماضية، يصعب الاستغناء عن الأتمتة والذكاء الاصطناعي لزيادة الكفاءة والتعامل مع الكميات. لكن المهام تنتقل أكثر فأكثر إلى المكتبات الكبيرة ذات الامتداد فوق المحلي، وتراجع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتنضم إلى بيانات الوصف التي تولدها المكتبات بيانات وصفية يقدمها الناشر، لا يعرف العاملون غالبًا كثيرًا عن أصلها وجودتها. ومع انحسار الوصف الموضوعي من العمل اليومي، تنشأ أسئلة كفاءة: هل ما زلت أفهم كيف وُلدت بيانات الوصف في فهرس مكتبي؟ وهل أميز الجودة الأعلى والأدنى والمصادر المختلفة؟ وهل أستطيع تعليم المستفيدين استخدام هذه البيانات لإجراء بحث فعال؟ وخلّا لأمثلة التزويد، يتضح هنا أن السيادة لا ترتبط بالاعتماد على أطراف خارجية وحده، بل تمس أيضًا مسائل داخلية، كتوزيع المهام وتطوير العاملين.

الخدمات القريبة من البحث:

إذا تجاوزنا مهام التزويد والوصف والوساطة المعلوماتية التقليدية إلى خدمات البحث، ظهرت تحديات أخرى لا نعرضها هنا إلا بإيجاز، فمجال إدارة بيانات البحث يكاد يتحدث عن نفسه؛ ومن أسئلة الاستشارة الأساسية ما إذا كانت بيانات البحث تبلغ مستوى الإبداع اللازم للحماية بحق المؤلف، وكيفية تنظيم حقوق إعادة الاستخدام: هل تعود البيانات إلى المشروع البحثي الأشمل أم إلى الباحث أم إلى الممول؟ ويضاف إلى ذلك التقييم الكفء لأماكن التخزين المناسبة، وخاصة المستودعات التخصصية والمؤسسية، وصوغ التوصيات، مما يتطلب معرفة عميقة بالبنية التحتية فوق المحلية للأرشفة طويلة الأجل. وتؤدي الثقافة التخصصية دورًا مهمًا أيضًا؛ فسيادة البيانات تعني لبعض الباحثين أساسًا حجب الوصول وإتاحته عند الطلب وحده. وفي النشر العلمي تدور خدمات المكتبات كذلك حول

السيادة. فهي لا تساعد الباحثين فقط على العثور على منافذ نشر موثوقة وعالية الجودة وملائمة للتخصص، وتحذّرهم من الناشرين المفترسين، بل تحلّل شروط عقود المؤلفين عند نقل حقوق النشر وإعادة الاستخدام. وتسهم في صيانة البليوغرافيات الجامعية وفق إرشادات الانتماء المعمول بها، وهو مجال واسع للإشراف المنضبط على البيانات. وتعني السيادة هنا تحكم المؤلفين في جميع بيانات الدورة البحثية، من الجمع إلى المنشور الذي تحقق المجتمع العلمي من جودته، وتحكم الجامعات كذلك في توثيق البحث الذي تنتجه.

الخاتمة:

لا تدعي الأمثلة الإحاطة بكل الممارسات. لكن تنوع البيانات والمهام يبين أن سيادة البيانات قضية مكتبية حقيقية عابرة للتخصصات. وانتهت مناقشات فعاليات الجمعية المذكورة إلى خلاصة مؤقتة: السيادة «الحقيقية» تكاد تكون غير قابلة للتحقق في العصر الرقمي، باستثناء مجالات ضيقة، كالمواد الخالية من حقوق المؤلف ضمن مجموعات رقمية خاصة بالمؤسسة. وليس هذا اعتراقاً بعجز بنيوي، بل منظوراً يحفز العمل. فبالنظر إلى مخاطر البنى الرقمية وتبعياتها، ينبغي وفق تقديرنا الحالي اعتبار السيادة «غاية مثالية موجّهة»، أي مبدأ يقود العمل المكتبي في مهمة تطوير مستمرة [11]. ويعني ذلك على الأقل الوعي بها في العمل اليومي والاستراتيجي، ومراجعة قرارات ترخيص المحتوى وإدخال البرمجيات الجديدة وإدراج المحتوى في الفهارس من منظور السيادة، واستكشاف ما يمكن تحقيقه لزيادتها. وبناء على ذلك خلصت الجمعية العمومية هذا العام خلال (BiblioCon) إلى ضرورة دفع الموضوع إلى قلب النقاش المكتبي وتعزيز الوعي الجماعي. ومن هذا المنطلق دعا محررو (o-bib) إلى تقديم مقالات لعدد موضوعي عن سيادة البيانات في المكتبات، مقرر لعام 2027 [12].

المراجع:

- [1] ZB Med. OLSPub. رابط المصدر. اطلاع: 3 أغسطس 2026. [2] TIB. Die Wissenschaft schützen: TIB baut Praktische Aspekte strategischen [3] Dark Archive für arXiv auf اطلاع: 3 أغسطس 2026. [4] Erwerbungshandelsins. رابط المصدر. اطلاع: 3 أغسطس 2026. [5] [4] لجنة المسائل القانونية. مداخلة في ورشة لجان (VDB)، 25 نوفمبر 2025. [5] Siems, R. (2022). Das Lesen der Anderen. Die Auswirkungen von [6] Fischer, G. Die Daten User Tracking auf Bibliotheken. o-bib, 9(1), 1-25. DOI: 10.5282/o-bib/5797. [6] fließen nur in eine Richtung, nämlich von der Wissenschaft zu Elsevier: Yuliya Fadeeva zum Mittermaier, B [7] Datentracking durch Verlage. iRights.info, 6 March 2026. [7] [8] 6087. [8] مكتبة جامعة لايبزيغ. How to sell bullshit online fast. تدوينة عن منشورات (tredition). اطلاع: 3 أغسطس 2026. [10] RDA-E-E155: KI-generierte Ressourcen (ganz oder teilweise). رابط المصدر. اطلاع: 3 أغسطس 2026. [11] [12] Kant, I. Kritik der reinen Vernunft. Hamburg: Felix Meiner, 1998, B672. [12] [11] VDB. Call for Papers: Datensouveränität in Bibliotheken. اطلاع: 10 أغسطس 2026.